

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحيل بها الملاحظات التي أدلى بها سعادة السفير لي سونغ في الجلسة العامة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحياتها إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، وتتشرف بأن تطلب إلى الأمانة تسجيل الملاحظات التي أدلى بها سعادة السفير لي سونغ في الجلسة العامة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022 باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

ويسر البعثة الدائمة للصين أن ترفق طيه نسخة من الملاحظات المذكورة باللغة العربية لكي تتخذ الأمانة ما يلزم من إجراءات.

وتعنتم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة مؤتمر نزع السلاح عن أسمى آيات تقديرها.



المرفق

[الأصل بالصينية]

الترجمة الكاملة للملاحظات التي أدلى بها سعادة السفير لي سونغ في الجلسة العامة الأولى لدورة المؤتمر لعام 2022

(25 كانون الثاني/يناير 2022، قصر الأمم)

السادة السفراء والسيدات السفيرات، الزملاء والزميلات،

السيدة الأمينة العامة،

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح وكذلك بصفتي سفير الصين لشؤون
نزع السلاح.

ويشرفني أن أبدأ بتلاوة رسالة موجهة من معالي السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير خارجية
الصين، إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف في الجزء الأول من دورته السنوية لعام 2022:

"مع بدء أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022، أود أن أعرب عن أخلص التهاني
وأطيب الأمناني بمناسبة افتتاح هذه الدورة.

إن العالم يشهد اليوم الآثار المجتمعة الناجمة عن الجائحة وعما يمر به من تغيرات
كبرى، وهي آثار لم يسبق لها مثل منذ قرن من الزمن. وتشهد العلاقات الدولية والأوضاع
الاستراتيجية الأمنية العالمية تغيرات معقدة وعميقة. وأصبحت التهديدات الأمنية التقليدية
متشابكة مع التحديات الأمنية الناشئة. ويقف النظام الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم
الانتشار عند مفترق طرق حاسم.

وفي مواجهة الظروف والتحديات الجديدة، يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يدافع بقوة
عن القيم الإنسانية المشتركة المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية
والحرية، وأن يلتزم برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام على صعيد العالم، وأن
يتمسك بحزم بإمرة الأمم المتحدة وخرمونها. وينبغي له أن يدعم بثبات إصلاح نظام إدارة الأمن
العالمي والعمليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يشارك في بناء
مستقبل مشترك تنعم فيه البشرية بسلام دائم وأمن شامل.

وقد حقق المؤتمر، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن
نزع السلاح، نتائج هامة من بينها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة
الكيميائية، مقدماً بذلك إسهامات تاريخية هامة في السلم والأمن العالميين. وفي هذا العصر
الجديد، أصبحت مكانة المؤتمر ودوره كمحفل هام لإدارة الأمن العالمي أكثر بروزاً، وأصبح
المجتمع الدولي يتوقع الكثير من أعمال المؤتمر. وتهيب الصين بجميع أعضاء المؤتمر إلى
إجراء مناقشات متعمقة بشأن بنود جدول الأعمال التقليدية والتحديات الناشئة، استناداً إلى مبدئي
الاحترام المتبادل وتوافق الآراء، والسعي جاهدة إلى تنشيط أعمال المؤتمر، والبحث عن حلول
مناسبة على أساس الأمن غير المتقوص لجميع البلدان، والعمل على تحقيق الأمن العالمي
المستدام والمشارك.

وتسير الصين بثبات على طريق التنمية السلمية وهي ملتزمة بأن تكون من بناء السلام العالمي والمساهمين في التنمية العالمية والمدافعين عن النظام الدولي. والصين، بصفتها أول من يتولى الرئاسة الدورية للمؤتمر في عام 2022، ستقي بواجباتها بهمة، وتضطلع بدور بناء، وتعزز التنسيق مع غيرها ممن سيتتأوبون على رئاسة المؤتمر ومع الدول الأعضاء لكي تؤدي واجبها في تنشيط أعمال المؤتمر".

لقد تلوت عليكم محتوى هذه الرسالة برمتها.

زملائي الأعزاء،

إن رسالة مستشار الدولة ووزير الخارجية، السيد وانغ يي، تشهد تماماً على ثقة الصين في المؤتمر ودعمها له. وبصفتي أول رئيس للمؤتمر هذا العام، سأبذل قصارى جهدي للتعاون مع زملائي في مجموعة الرؤساء الستة للدورة الحالية، جنباً إلى جنب مع الرئيس الأخير لدورة عام 2021 والرئيس الأول لدورة عام 2023، والمضني قنما بعملنا. وفي هذا الصدد، أود أن أطلعكم على أفكارني بشأن المسائل الثلاث التالية:

أولاً، ينبغي أن يعكس عمل مؤتمرننا تماماً واقع المشهد الأمني الدولي بجميع أبعاده. وينبغي للمؤتمر أن يواكب العصر ويتحلى بالابتكار في أعماله، ويظل في الوقت نفسه مخلصاً للولاية التاريخية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، شهدت الساحة الدولية سلسلة من التغييرات الرئيسية ذات الأهمية الكبرى، وكثير منها له تأثير وثيق على أعمال مؤتمرننا. وفي مواجهة هذه الحقائق الجديدة، يجب على أعضاء المؤتمر أيضاً أن يواكبوا تغيرات العصر وأن يتناولوا عملنا من منظور استراتيجي أسمى وأوسع بما يفرضي إلى مواءمة العمل المضطلع به في إطار بنود جدول الأعمال التقليدية مواءمة أفضل مع الحقائق والتوقعات الجديدة على الساحة الأمنية.

وفي الوقت نفسه، يضطلع المؤتمر أيضاً بولايات جديدة مواكبة لعصرنا. ففي مواجهة القضايا والتحديات الجديدة التي برزت في ميدان الأمن الدولي مع ظهور التكنولوجيات الجديدة والناشئة، ينبغي للوفود أن تبحث البرامج والتدابير الوقائية في دبلوماسية تحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، يتيح جدول الأعمال الحالي للمؤتمر متسعاً كافياً لهذه الأنشطة التطلعية والمفتوحة والمبتكرة.

وبصفتي رئيس المؤتمر، أود أن أشجع جميع الوفود على الاستفادة على أكمل وجه من جلستنا العامة باعتبارها منبراً لتبادل الآراء والمناقشات المتعمقة، بما في ذلك من خلال المناقشة المفتوحة والصريحة وتبادل الأفكار، بغية تحديد التفاهات والنهج المشتركة التي تلي حقاً المصالح الأمنية العامة لجميع الأعضاء.

ثانياً، ينبغي وضع أعمال المؤتمر من جديد على مسار سليم ومهني. إن المؤتمر ليس ساحة للتنافس والمواجهة بين القوى العظمى أو أداة تستغلها تلك القوى في التتمر على القوى الصغرى. وإنما ينبغي أن يكون منبراً رئيسياً للسعي إلى تحقيق تعددية الأطراف الحقيقية والنهوض بإدارة الأمن العالمي لما فيه مصلحة الأمن المشترك. وجميع الدول الأعضاء في المؤتمر، أياً كان حجمها، متساوية وينبغي لها أن تحترم بعضها بعضاً. وينبغي مراعاة الشواغل والمصالح الأمنية المشروعة لكل دولة مراعاة تامة وتبليتها على نحو معقول. ويجب تفعيل مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع في الممارسة العملية.

ففي السنوات الأخيرة، تأثر عمل مؤتمر نزع السلاح وتعطل بشدة من جراء "التسييس"، الذي أدى أيضاً إلى إضعاف الثقة والتعاون بين الوفود بشدة. وهذا أحد أهم أسباب مأزقنا الحالي. وأرجو مخلصاً أن نتمكن، من خلال الجهود المشتركة للجميع، من تعزيز "عدم تسييس" المؤتمر بما يكفل إعادته إلى مسار سليم ومهني ويمكنه من الوفاء بمسؤولياته على النحو الواجب في جو عمل متناغم مفعم بحماس جديد.

ثالثاً، ينبغي للمؤتمر أن يواصل جهوده للتوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل والشروع في عمل موضوعي بشأن جميع بنود جدول الأعمال الهامة. ذلك أن فشل المؤتمر في الشروع في أي مفاوضات جديدة بشأن المعاهدات في السنوات الأخيرة يعزى إلى ما باتت تتسم به الحالة الاستراتيجية والأمنية العالمية من تعقيد متزايد. وهذا دليل دامغ على مدى تأثير واقع الأمن الدولي على أعمال المؤتمر ولا يمكن عزوه إلى النظام الداخلي للمؤتمر وأساليب عملها في حد ذاتهما، وإنما هو تأكيد آخر على مدى قيمة مبدأ "النهج الشامل والمتوازن" وأهميته. وهذا المبدأ الهام، الذي ينص على احترام مواقف كل دولة عضو ومصالحها وشواغلها الأمنية، هو حجر الزاوية في أعمال المؤتمر.

لقد نجح المؤتمر، في عام 2018، في إنشاء هيئات فرعية لكي تضطلع بالعمل الموضوعي المتعلق ببنود جدول أعماله الرئيسية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، عمل رؤساء المؤتمر بلا كلل، في بداية كل دورة سنوية، بمبدأ اتباع "نهج متوازن وشامل" تيسيراً للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. إن الجهود التي بذلوها تستحق تقديرنا وعرفاننا وينبغي أن توفر لنا أساساً حاسماً نبني عليه الجهود التي سنبذلها هذا العام.

وآمل أن تعبر الدول الأعضاء بشكل كامل عن آرائها في المرحلة الأولى من دورة هذا العام، مع التركيز على برنامج العمل، وسأجري أيضاً مشاورات ثنائية حثيثة مع كل وفد من الوفود لاستطلاع آرائكم عن كتيب. ثم سأشرع على هذا الأساس، بالتعاون مع الرؤساء الآخرين للدورة، في وضع خطة ملموسة للمناقشات التي ستجرونها وللقرار الذي ستتخذونه في نهاية المطاف.

زملائي الأعضاء،

إن كل عام جديد يبشر ببداية جديدة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الحالة على أرض الواقع، بل وعن حالتنا. ففي بداية هذا العام الجديد، أصدر قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا، بياناً مشتركاً بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباق التسلح. وأكد القادة أن الحرب النووية هي حرب لا يمكن الانتصار فيها ويجب ألا تخاض أبداً، كما أكدوا مجدداً أن أيّاً من أسلحتهم النووية لا يستهدف بعضها بعضاً أو أي دولة أخرى. والتزموا بالإبقاء على الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة في مجال تحديد الأسلحة وبالامتنال لها، وشددوا على أنه ينبغي للدول الخمس أن تتجنب المواجهة العسكرية وتحول دون حدوث سباق تسلح. وسيطلع سفير فرنسا، بصفته منسق آلية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، هذه الجلسة العامة على معلومات أوفى في هذا الصدد.

وما فتئت الصين تؤيد فكرة أن الحرب النووية هي حرب لا يمكن الانتصار فيها ويجب ألا تُخاض أبداً. وقد قادت الصين بنشاط الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ويسرت المساعي الرامية إلى إصدار ذلك البيان المشترك. وفي ذلك البيان، وهو أول بيان مشترك يصدره قادة تلك البلدان عن مسألة الأسلحة النووية، أظهر القادة إرادتهم السياسية لمنع الحرب النووية ودعوا معا إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والحد من خطر نشوب النزاعات النووية، وهو أمر يحظى أيضاً بأهمية إيجابية في إقامة علاقات تتسم بالاستقرار الشامل والتنمية المتوازنة بين البلدان الكبرى. وتأمل الصين أن تواصل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية توطيد الثقة الاستراتيجية المتبادلة وتعزيز التواصل والتعاون، وأن تتمكن من الاضطلاع بدور إيجابي في بناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن الشامل.

زملائي الأعضاء،

إن هدفنا ليس تكرار الماضي وإنما استشراف المستقبل. ويتزامن بدء أعمال المؤتمر هذا العام مع بداية السنة القمرية الصينية الجديدة، التي ستكون سنة النمر، وهي سنة مبشرة بالخير، إذ يعتقد أن النمر

يجلب الحظ السعيد ويطرد الأرواح الشريرة، وهو يرمز أيضاً إلى الشجاعة والقوة. وتتمثل الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في العام المقبل في أن تتوحد البشرية جمعاء بشكل أوثق وتتحدى بالمزيد من الشجاعة والقوة للتغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وحماية السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة.

وستجلب دورة الألعاب الأولمبية الشتوية المقبلة في بيجين حيوية وأملاً جديدين للعالم. ومن ناحيتي، أمل أن تتمكن الدول الأعضاء في المؤتمر أيضاً من البرهنة على تحليلها بإحساس أكبر من وحدة الصف وإبداء قدر أكبر من الشجاعة والقوة في السعي إلى إحياء المؤتمر وتنشيط أعماله، والعمل على صون السلم والأمن والاستقرار في العالم، والنهوض بعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف، وأومن بذلك. وسأبذل أنا وفريقي جهوداً جديدة لتحقيق تلك الغاية، ونحن نعول على دعمكم الكامل.

وشكراً لكم.